

المشهد السياسي

مشاورات التكليف قبل نهاية الأسبوع: فرنسا تسمّي الحريري!

الاستشارات النيابية في نهاية الاسبوع الجاري على ما تؤكدته مصادر بعيدا؛ يحصل ذلك في ظل عدم توافق الكتلة النيابية الكبرى على مرشح لرئاسة الحكومة. وحده رئيس الحكومة السابقة سعد الحريري في الميدان لكن تحول دون عودته مجموعة لاءات داخلية وخارجية

على الرغم من رفع رئيس مجلس النواب بديه من مساعي التوفيق بين القوى السياسية الكبرى لإعادة سعد الحريري الى رئاسة الحكومة، ما أتى الي توقف المشاورات بشكل شبه كلي، سيدعو رئيس الجمهورية ميشال عون الي استشارات نيابية ما بين يومي الخميس والسبت المقبلين. وقد أكدت مصادر بعيدا أن الوقت متاح للاتفاق قبيل ذلك، لكن، وحتى في حال عدمه، فإن الرئيس متمسك بهذه الدعوة. وحتى مساء امس، لم يكن قد سجّل اي خرق في المشهد السياسي الداخلي، باستثناء تداول الفرنسيين مجدداً باسم الحريري كمرشّح وحيد لرئاسة الحكومة، بعد تقيّمته من أن لا مرشح آخر في الأفق يمكنه تأليف حكومة توافقية. فالفرنسيون، وعلى لسان رئيسهم إيمانويل ماكرون، سبق أن طالبوا بحكومة «وحدة وطنية»، ثم تراجعوا عنها تحت الضغط الأميركي، ليطالبوا بحكومة محايدة برئاسة السفير

الرياض تتعامل مع مسألة ترشيح الحريري كما لو أنها لا تعنيها

السابق نواف سلام. ويعد فيتو ثنائي حزب الله وحركة أمل على الأخير، عاد ماكرون إلى مرشحه الاول، اي الحريري. وفيما يعد ماكرون بتأمين توافق خارجي على عودة رئيس المستقبل إلى رئاسة الحكومة، لا تزال السعودية في صيرة على موقفها، ليس بإشهار الفقرة بوجه الحريري، لكن بالتعامل مع

تقرير

عن محدودية القدرة الفرنسية على التمايز

لينا كوش

منذ انفجار الرابع من آب، باشرت فرنسا سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية لتشجيع تأليف حكومة جديدة في لبنان تحظى بدعم أبرز القوى الفاعلة فيه، وهي مقاربة تمثل عودة لدورها التقليدي كقوة وسيطة.

سعت فرنسا لاحتها لم تتمكن من ذلك، في التمايز في مواقفها حيال الشرق الأوسط للظهور بمظهر الوسيط الذي لا بد منه لحل الأزمات لكن الربيع العربي شكل منعطفا حقيقيا في السياسة الخارجية الفرنسية. اللبناني الراهن، حيث ما زالت فرنسا تمتلك قدرة على التأثير، هي عبرت وشديد الاضطراب، تخلّت فرنسا خلال رئاسة نيكولا ساركوزي

مسألة ترشيحه كما لو أنها لا تعني نفسها، كما نتجحة رغبتهما في ترك الخيار الوطني الحر يتسلّم حكومة بريان أنها «ستقتل حتما وتقتضي على أمال جبران باسيل المستقبلي»، فالوفد الجبلاطي الى عين التينة يوم السبت الماضي، النائب وائل ابو فاعور، ابلغ بري عدم سير زعيم المختارة بربيس

الحريري سوى بإشارة من الرياض نفسها، كما نتجحة رغبتهما في وقف مبادرته للحل. وتأتي زيارة جبران باسيل عن التعاون مجددا مع الحريري معطوفا على الفتوى بين الطرفين، بعد التوتّر الذي حصل بينهما على خلفية الرسالة التسببته سابقا عقب قرار الحريري جعج، فيبدو أكثر حدة في موقفه



(أ.ب.ب)

الحكومة السابق مرة أخرى، وهو ما دفع رئيس مجلس النواب الى امتناع رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل عن التعاون مجددا مع الحريري معطوفا على الفتوى، يرفعان الغطاء المسيحي عنه. وقد سبق للحريري ان رفض تسببته سابقا عقب قرار الحريري جعج، فيبدو أكثر حدة في موقفه

الرافض للتداول باسم الحريري نهائياً، وهنا تكمن العقبة الأكبر. امتناع رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل عن التعاون مجددا مع الحريري معطوفا على الفتوى، يرفعان الغطاء المسيحي عنه. وقد سبق للحريري ان رفض تسببته سابقا عقب قرار الحريري جعج، فيبدو أكثر حدة في موقفه

فرم المعلومات يُفجّر هنزلاً فارغاً في البيرة

تتكلّم القوى الأمنية حيال عملية الدهم التي نفّذتها القوة الضاربة في فرع المعلومات فجر أمس في بلدة البيرة العكّارية. وفيما جرى التداول بخبر مفاده أنّ احتاريا فُجّر نفسه أثناء عملية الدهم، ما أدى إلى احتراق المنزل الذي كان فيه، كشفت مصادر أمنية أن الحريق تسببت فيه عملية الدهم التي نفّذها فرع المعلومات لمنزل يوسف خ. الذي يُشتبه في ارتباطه بتنظيمات متطرفة، وفي أنه أحد المشاركين في الجريمة التي وقعت في بلدة كفتون (قضاء الكورة). وكشفت المصادر أنّ القوّة الداهمة خشيت من أن يكون باب المنزل مفخخاً، على اعتبار أن المطلوب من ذوي الأسقيبات في عالم الإرهاب (كأن قد سُجِن لأربع سنوات بشبهة الانتماء إلى تنظيمات إرهابية)، لذلك قررت تفجير حائط لاحتقاص المنزل، إلا أن وجود مواد قابلة للاشتعال في الداخل (بزين أو مازوت) أدى إلى اندلاع حريق. وتبين أنّ الشخص المراد توقيفه لم يكن موجودا في المنزل الذي دُهِم، ورجّحت المصادر أنّ يكون المشتبه فيه يوسف خ. سابقاً للسيارة التي استُخدمت في جريمة كفتون. وبالتزامن مع عمليات الدهم، أوقفت استخبارات الجيش أربعة اشخاص من أقرباء المشتبه فيه. ولا تزال المصادر الأمنية والقضائية ترفض الكشف عن أي معلومات بشأن جريمة كفتون.

(الأخبار)

خيار من اثنين: تجاهل القوتين المسيحيّتين والاستعاضة عنهما بحزب المردة وبعض النواب المستقلين، أو تكرار السيناريو السابق نفسه، مساء أمس، بدأت المشاورات في بيت الوسط عبر اجتماع ضمّ الي الحريري رؤساء الحكومة السابقين، نجيب ميقاتي وفؤاد السنورة وتمام سلام. لم يخرج المجتمعون بأي بيان، تاركين اجتماعاتهم مفتوحة. وقد علمت «الأخبار» أن اجتماعاً آخر سيعقد، وسيضمّنه رؤساء الحكومة السابقون موقفاً حاداً نتيجة تأخر مشاورات التكليف.

مع شركة التدقيق من وزير المال في حكومة تصريف الأعمال غازي ورنّي الذي لفت إلى أن «العقد ينقصه بعض النقاط التي لا تعد جوهرية، وستتم معالجتها»، على أن يتم «التفويض فوراً بعد التوقيع، لبيداً بعد 4 أو 5 أيام»، وأوضح أن «الفريق الذي سيعمل في لبنان يفوق عدده 16 شخصاً، في حين أن الفريق الدائم يتألف من 9 أشخاص»، ووفقاً للتعديّل الجنائي جاهزاً خلال 10 لتدقيق الجنائي الجديد يومان مع حكومة الرئيس رفيق الحريري عام 2003، والمدة الاطول هي 14 يوماً في حكومة 1996. بينهما ترحت الأرقام ما بين 3 ايام و9 ايام، اما تكليف الخلف حينذاك، فلا يتأخر حصوله أكثر من ثلاثة ايام ما ان يستقبل السلف، منذ اتفاق الدوحة عام 2008، لم يعد الامر كذلك انتقل قرار التكليف والتأليف برمته الى الاقرءاء اللبنانيين وحدهم، فأخفقوا تدريجياً في احترام المادة 53 التي لم تحظ في الاصل باحترام السوريين الا في الظاهر، لأنهم ارادوا وانضموا للنصاب الموصوف في المادة الدستورية سيما لأزمة نظام وقع وزير الداخلية محمد فهمي توقيع رئيس الجمهورية ميشال عون عليه في الأيام القليلة المقبلة. وتسلم عون المسودة الأولية للعقد

في الواجهة

الحسيني: الرئيسان مُلزمان مهلاً متقيّدة

في كل مرة تستقيل حكومة اسبوعاً بعدما حدّد موعدها في 17 كانون الثاني تمّ صاّر في 24 كانون الثاني بزريعة «تأمين المصلحة الوطنية». ما بين سليمان وعون اوضحت مدة الدعوة الى الاستشارات الملزمة مفتوحة، وصلاحيه دستورية بين يدي رئيس الجمهورية يجبه بها حجة الرئيس المكلف ان لا مهلة ملزمة له لتأليف الحكومة، بذلك بدت هاتان الصلاحيتان ملك طائفتي الرئيسين لا تُمس.

لم يكن الامر كذلك ايمان الولائتين الطويلتين للرئيسين الياس هراوي واميل لحود. كلامها حكم في ظل الحقيقة السورية كحليتين قويتين لها، ما اتاح لكل منهما الاجتهاد اكثر من مرة في لعيني التكليف والتأليف، كما في لعبة الخواطر لإسقاط الحكومة: الاول اسقط حكومة الرئيس عمر كرامي عام 1992 كي يخلفه الحريري الاب، والثاني اسقطت تكليف الحريري الاب مرتين عامي 1998 و 2004 كي يخلفه الرئيس سلبح الحص وكرامي. مع ذلك لم يستتبطا اعرفا غير مسبوقه.

قولاً نصيف

ليس سرّاً أن تطبيق المادة 53 في الدستور، في الحقبة السورية، كان اسهل الخيارات لسبب وحيد، هو ان دمشق تقرر من يكون رئيس الحكومة، وترسل اليه لاحتها الجديدة ما خلا بضع خانات قليلة فارغة، بملامها رئيس الجمهورية او الرئيس المكلف باسماء مرشحيهما. لم يتعدّ وزراء هذا وذاك مرة التلت +1. لا ترضى بهم دمشق الا لانها تعرفهم او تطمئن اليهم.

ليس اكثر ولا اقل.

على مر الحكومات المتعاقبة بين عامي 1989 و2004، كانت ارقام المواعيد سهلة القراءة: المدة الاقصر ما بين تكليف

رئيس للحكومة وتأليف الحكومة الجديدة يومان مع حكومة الرئيس رفيق الحريري عام 2003، والمدة الاطول هي 14 يوماً في حكومة 1996. بينهما ترحت الأرقام ما بين 3 ايام و9 ايام، اما تكليف الخلف حينذاك، فلا يتأخر حصوله أكثر من ثلاثة ايام ما ان يستقبل السلف، منذ اتفاق الدوحة عام 2008، لم يعد الامر كذلك انتقل قرار التكليف والتأليف برمته الى الاقرءاء اللبنانيين وحدهم، فأخفقوا تدريجياً في احترام المادة 53 التي لم تحظ في الاصل باحترام السوريين الا في الظاهر، لأنهم ارادوا وانضموا للنصاب الموصوف في المادة الدستورية سيما لأزمة نظام وقع وزير الداخلية محمد فهمي توقيع رئيس الجمهورية ميشال عون عليه في الأيام القليلة المقبلة. وتسلم عون المسودة الأولية للعقد

مع شركة التدقيق من وزير المال في حكومة تصريف الأعمال غازي ورنّي الذي لفت إلى أن «العقد ينقصه بعض النقاط التي لا تعد جوهرية، وستتم معالجتها»، على أن يتم «التفويض فوراً بعد التوقيع، لبيداً بعد 4 أو 5 أيام»، وأوضح أن «الفريق الذي سيعمل في لبنان يفوق عدده 16 شخصاً، في حين أن الفريق الدائم يتألف من 9 أشخاص»، ووفقاً للتعديّل الجنائي جاهزاً خلال 10 لتدقيق الجنائي الجديد يومان مع حكومة الرئيس رفيق الحريري عام 2003، والمدة الاطول هي 14 يوماً في حكومة 1996. بينهما ترحت الأرقام ما بين 3 ايام و9 ايام، اما تكليف الخلف حينذاك، فلا يتأخر حصوله أكثر من ثلاثة ايام ما ان يستقبل السلف، منذ اتفاق الدوحة عام 2008، لم يعد الامر كذلك انتقل قرار التكليف والتأليف برمته الى الاقرءاء اللبنانيين وحدهم، فأخفقوا تدريجياً في احترام المادة 53 التي لم تحظ في الاصل باحترام السوريين الا في الظاهر، لأنهم ارادوا وانضموا للنصاب الموصوف في المادة الدستورية سيما لأزمة نظام وقع وزير الداخلية محمد فهمي توقيع رئيس الجمهورية ميشال عون عليه في الأيام القليلة المقبلة. وتسلم عون المسودة الأولية للعقد

في حال عدم اصدار مراسيم تشكيل الحكومة بعد اتقاء مهلتى التكليف، ينعقد مجلس النواب من دون تأخير بدعوة من رئيسه، فينتخب رئيساً للحكومة يقوم بتشكيلها في مهلة اسبوعين:
أ - يتقدّم الى مجلس النواب بخطة عمل الحكومة، وتعتبر ثقة المجلس بالحكومة خافية بنسبة 55% من مجموع الاعضاء المؤلّف منهم مجلس النواب.
ب - في حال اعتذار الرئيس المنتخب او عدم قدرته على تشكيل الحكومة، او عدم ثيلها ثقة مجلس النواب، يبادر المجلس مجدداً الى انتخاب رئيس للحكومة يقوم بتشكيلها وفقاً لما تقدّم».
عندما طرح هذا الجزء من وثيقة الإصلاحات - بروي الحسيني - اعترض النائب بطرس حرب على حضور رئيس المجلس الاستشاريات النيابية المزمّة، وعدها سوء ائتمان لرئيس الجمهورية او قلة ثقة، فضوّب النص بان يُطلع رئيس الجمهورية رئيس المجلس على نتائج الاستشارات تلك بعد حصولها، وهو ما اورثته المادة 53. عندما طرحت مهلة الاربعة الاسباع للتأليف، قوبلت ايضاً باعراضات زعماء السنة من بين النواب، ولم يكن الحريري بعيداً منهم في غرفة مجاورة لقاعة المؤتمرات، خصوصاً بعد مناقشة صلاحيات نائب رئيس الحكومة. ارتوّي عندئذ وضع الالية المخبّدة لتأليف الحكومة في نظام اعمال مجلس الوزراء عندما يصير لاحقاً الى اعاده، خصوصاً ان صلاحيات نائب رئيس مجلس النواب منصوص عليها في النظام الداخلي لمجلس النواب، ما يفتقضي وضع صلاحيات نائب رئيس الحكومة في نظام داخلي لمجلس الوزراء.

وفق الرئيس السابق للربان، لم تسقط في صداولات الطائف المهلة المخبّدة للرئيس المكلف، واتفق على ابقائها مهلة اربعة اسابيع تبعاً للالية التي يقول الحسيني انها مستمدة من قاعدة الحلاق عند المسلمين: بعد ان يُطلق الزوج ثلاث مرات، لا يسترجع زوجته الا بعد وواجا من آخر.

على نحو مطابق، يُسمّى رئيس الجمهورية الرئيس المكلف - المُقبّد بمهلة - مرتين، فإذا أخفق انتقلت الصلاحية الى زوج آخر هو مجلس النواب.

العدد 4131 | الاخبار

لبنان